الأنباء
الاثنين 31 ديسمبر 2012

التمديد لكبار الضباط قيد التداول.. وعون يراهن على إبعاد ريفي

لبنان 2013: حوار وقانون انتخاب واستنفار لمواجهة نزوح سوري «ضخم».. حال فشل محادثات موسكو

لبنان في حالة استنفار تحسبا لارتدادات فشل محادثات موسكو على الساحة السورية، وما قد يترتب عليها من موجات نزوح باتجاه الاراضي اللبنانية.

عطلة الاعياد الميلادية لم تعطل الانشغالات الامنية والاغاثية خصوصا بعد تحذيرات الاخضر الابراهيمي من «صومله» سورية، واشارته الى ان لبنان غير قادر على استيعاب المزيد من اللاجئين حال اشتداد المعارك متوقعا خروج مليون سوري آخر باتجاه لبنان والاردن.

وفي معلومات لـ«الأنباء» ان المسؤولين اللبنانيين توقفوا امام تصريحات وزير الخارجية الروسية سيرغي لافروف المنتقدة للائتلاف السوري المعارض الذي رفض رئيسه دعوة موسكو للحوار، مشترطا رحيل الاسد اولا.

وبدا واضحا ان رفض رئيس الائتلاف السوري احمد معاذ الخطيب تلبية دعوة لافروف الى موسكو، مشترطا اعتذار روسيا للشعب السوري عما الحقت «ڤيتواتها» ودعمها المباشر للاسد بهذا الشعب من دماء ودمار كان وراء استياء لافروف من رفض الخطيب الذي اصاب من السياسة الروسية في العالم العربي مقتلا.

وستضع الحكومة اللبنانية خطة لمواجهة موجات النزوح السورية الى لبنان في اول اجتماع لها في السنة الجديدة في الثالث من يناير.

وكان الاخضر الابراهيمي الذي توقع نزوح مليون سوري الى لبنان والاردن حال تدهور الاوضاع اكثر، قد التقى المدير العام للأمن العام اللواء عباس ابراهيم الخميس الماضي، اي قبل سفره الى موسكو واطلع منه على حجم النزوح من سورية، وكيفية معالجته من الحكومة اللبنانية. ويقول وزير الشؤون الاجتماعية وائل ابوفاعور ان اجتماعا تحضيريا للجنة الوزارية المكلفة بشؤون النازحين سينعقد يوم الاربعاء في السراي الحكومي، مبديا تأكيده ان الخطة الاغاثية جاهزة وتتطلب اقرار خطة اخرى ذات ابعاد سياسية تتعلق بأمن اللبنانيين والسوريين الفلسطينيين وذات جوانب عدة.

واضاف ان للخطة عنوانا وحيدا هو قيام لبنان بواجباته وبحمايتهم من ضمن القوانين اللبنانية.

وفي موضوع السجال بين وزير الخارجية عدنان منصور ووزير الشؤون ابوفاعور حول رسالة السفير السوري علي عبدالكريم علي المنتقدة لاداء وزارة الشؤون حيال بعض النازحين السوريين قال وزير الدولة المقرب من الرئيس سليمان ناظم خوري ان رئيس الجمهورية اعطى وجهة نظره في اشكالية رسالة السفير السوري، انطلاقا من ناحية مبدئية تتعلق بضرورة ان يتقيد كل السفراء وليس السفير السوري وحده بالاصول والاعراف الديبلوماسية وان يكون تعاطيهم من خلال وزارة الخارجية واي سفير يريد زيارة القصر الجمهوري فعليه ان يطلب الموعد من وزارة الخارجية. واضاف الخوري ان الرئيس سليمان اشار الى ان السفير اللبناني في دمشق لم يلتق مرة الوزير وليد المعلم رغم طلبه الموعد اكثر من مرة، للقاء وزير الخارجية السورية وحتى الآن لم يحدد له الموعد.

وختم وزير البيئة بالقول: على السفراء ان يحترموا الاصول والاعراف سواء خلال مقابلاتهم عبر وزارة الخارجية او في تصريحاتهم لجهة عدم التدخل بالشأن اللبناني.

على المستوى اللبناني ينتهي اليوم عام وتبدأ سنة جديدة والبلد في ازمة ذاتية مرتبطة بالأزمة السورية او مستقلة عنها، والحكومة المنقسمة على نفسها تنتقل الى السنة الجديدة محملة بملفات واستحقاقات ملحة، في طليعتها الانتخابات النيابية. وقبل الانتخابات ثمة شروط ومحطات من قانون الانتخابات المتعثر الى الحكومة الحيادية التي تطالب بها المعارضة على انقاض الحكومة الحالية، يضاف الى ذلك استحقاق لا يقل أهمية يتمثل ببلوغ اللواء اشرف ريفي المدير العام لقوى الأمن الداخلي السن القانونية في مارس المقبل، وبعده بأشهر معدودة بلوغ العماد جان قهوجي قائد الجيش السن نفسها، وإذا كان تعيين ضابط او تشكيله يشغل الوسط السياسي فكيف المطلوب قائد للجيش ومدير عام للأمن الداخلي؟

بعض المراجع وبالذات الرئيس ميشال سليمان لم يمانع بتعديل قانون تقاعد العسكريين وقوى الأمن الداخلي من اجل التمديد للقادة الذين قاربوا سن التقاعد في هذا الوضع السياسي المأزوم والأمني المصاب بغبار البركان السوري مع مراعاة الموازنة الطائفية.

وفي معلومات لـ «الأنباء» ان التعديل الذي يفترض ان يمر في مجلس الوزراء ثم في مجلس النواب اصطدم بالأكثرية الوزارية للعماد ميشال عون (10 وزراء) الذي لا يرى ان التمديد للعماد قهوجي ولأعضاء المجلس العسكري المشرفين على التقاعد لا يخدم لبنان.

والراهن ان فكرة التمديد لطاقم القيادة العسكرية من قائد الجيش قهوجي الى رئيس الأركان وليد سلمان الى مدير المخابرات العميد ادمون فاضل فأعضاء المجلس العسكري الستة طرحها الرئيس نبيه بري لدى عرض فكرة التمديد للعماد قهوجي واللواء اشرف ريفي عليه وبعد اتصالات ومراجعات بعيدة عن الأضواء.

لكن العماد عون يوصي بقبول التمديد للعماد قهوجي من دون اللواء اشرف ريفي وسواه، فيما تعتقد اوساط 14 آذار ان عون يدرك أن رئيس الحكومة نجيب ميقاتي لا يتحمل التمديد للعماد قهوجي من دون اللواء ريفي، الذي يحظى بقاعدة شعبية واسعة في طرابلس مدينة ميقاتي، بيد ان عون الذي لديه مرشحه الخاص لقيادة الجيش، يتجنب عدم الموافقة على العماد قهوجي بالتركيز على رفضه التمديد للواء ريفي، والحصيلة واحدة وهي ابعاد فكرة التمديد للرجلين.

وإذا كان التمديد لقائد الجيش مرتبطا باستحقاق رئاسة الجمهورية بعد سنتين تقريبا فإن رفض قوى 8 آذار وخصوصا كتلة التغيير والاصلاح التمديد المتوازي للواء أشرف ريفي مرتبط بالانتخابات النيابية المقبلة.

وفي معلومات 14 آذار لـ «الأنباء» ان العماد ميشال عون وحلفاءه في 8 آذار يتريثون في حسم الموقف من التمديد للعماد قهوجي، الى ما بعد بلوغ اللواء ريفي سن التقاعد اي بعد شهرين او ثلاثة، كي يضمنوا ابتعاد الأخير عن قيادة قوى الأمن الداخلي قبل الانتخابات النيابية، لكن يبدو ان الرئيس ميشال سليمان الذي يعرف اللواء ريفي جيدا كضابط قائد متميز لن يسمح بالشتاء والصيف تحت سقف واحد.

على مستوى الحوار الوطني المنتظر استئنافه في السابع من يناير تشير معلومات لـ «الأنباء» الى اتجاه لدى الرئيس ميشال سليمان لتأجيله في ضوء مواقف المدعوين من فريق 14 آذار.

النائب وليد جنبلاط حذر من جر المجتمع اللبناني الى انقسامات اضافية وقال ان مواجهة الفتنة تستوجب قدرا من المسؤولية والتأكيد على تعزيز وترسيخ العيش الواحد، وشدد جنبلاط أمام وفود زارته في المختارة على اهمية الحوار بين جميع مكونات الوطن لإنقاذ لبنان وحماية سلمه الأهلي.

وردا على معلومات عن لقاء جمعه مع العماد ميشال عون على عشاء في احد مطاعم بلدة عيتات (عاليه) وأحيط بإجراءات أمنية خاصة، قال جنبلاط لـ «النهار»: لست معتادا على عقد اجتماعات سرية من هذا النوع وإذا تمت فسأعلن عنها.

قانون الانتخابات سيكون على طاولة اجتماع اللجنة النيابية المصغرة في الثامن من يناير.

ومن بكركي أعلن العماد ميشال عون بعد لقائه البطريرك بشارة الراعي استعداده «للقاء أي كان حتى ايجاد الحل»، معتبرا ان البديل عن الحوار هو القتال، اما الحل فلا يكون من خلال المقاطعة، وقال للصحافيين: أفكارنا متطابقة حول الأمور الأساسية التي لن نعلن عنها. وواضح انه يقصد لقاء النائب وليد جنبلاط الذي كان نفى ان يكون التقاه سراً.

● بيروت ـ عمر حبنجر

البطريرك بشارة الراعي مستقبلا العماد ميشال عون في بكركي (محمود الطويل)

جنبلاط ينفي لقاء سرياً مع عون.. ورئيس التكتل يبدي الاستعداد للقاء «أي كان»

رئيس الإمارات يصدر مرسوماً بإنشاء «كلية الدفاع الوطني»

أبوظبي ـ د.ب.أ: أصدر الشيخ خليفة بن زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة أمس مرسوما بقانون اتحادي رقم «1» لسنة 2012 بإنشاء كلية تسمى «كلية الدفاع الوطني» تتبع القيادة العامة للقوات المسلحة ويكون مقرها في مدينة أبوظبي.

ووفقا لوكالة أنباء الإمارات (وام) فإن «الكلية الجديدة تختص بإعداد وتأهيل القيادات العسكرية والمدنية ورفع قدراتهم على تحديد وتقييم تحديات الأمن الوطني والإقليمي والدولي وفهم أسس ومتطلبات إدارة وتوظيف موارد الدولة من أجل حماية المصالح الوطنية».

ونص المرسوم الذي نشرت الوكالة نصه على أن يكون تشكيل المجلس الأعلى لكلية الدفاع الوطني من كل من نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة رئيسا ووزير الداخلية عضوا ووزير الخارجية عضوا ووزير التعليم العالي والبحث العلمي عضوا ووزير شؤون مجلس الوزراء عضوا ومستشار الأمن الوطني عضوا ورئيس أركان القوات المسلحة عضوا والأمين العام للمجلس الأعلى للأمن الوطني عضوا ومدير مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية عضوا وقائد كلية الدفاع الوطني عضوا ونائب قائد كلية الدفاع الوطني مقررا للمجلس.

وأضاف أن اختصاصات المجلس الأعلى للكلية ستكون إقرار الخطط الإستراتيجية لإعداد وتأهيل القيادات العسكرية والمدنية وإقرار الأنظمة والمناهج والبرامج التعليمية والتدريبية وخطط تطويرها وفقا للسياسة التعليمية للكلية ورسم السياسة العامة للكلية.

ويخول المجلس الأعلى للكلية في استدعاء من يراه مناسبا من المستشارين والخبراء للاستعانة بخبراتهم الفنية والعلمية للمعاونة دون أن يكون لهم حق التصويت.

ويكون لكلية الدفاع الوطني ميزانية سنوية مستقلة مدرجة ضمن ميزانية القوات المسلحة حسبما يحدده نائب القائد الأعلى لقوات المسلحة على أن يتم الصرف منها وفقا لأوجه الصرف والآلية التي يتم اعتمادها من قبل رئيس أركان القوات المسلحة.

الشيخ خليفة بن زايد بن سلطان آل نهيان

السعودية تبلغ ألمانيا برغبتها في الحصول على 30 دبابة استطلاعية

برلين ـ د.ب.أ: ذكرت تقارير صحافية في ألمانيا امس أن المملكة العربية السعودية أبدت للحكومة الألمانية رغبتها في إبرام صفقة تسليح جديدة. وقالت صحيفة «بيلد آم زونتاج» الألمانية الصادرة امس أن الرياض ترغب في الحصول بصورة مبدئية على 30 دبابة استطلاعية ألمانية الصنع من طراز «دينجو 2» مقابل مئة مليون يورو.

وأضافت الصحيفة أن الرياض أعربت عن رغبتها في رفع العدد إلى مئة دبابة على المدى الطويل.

وأشارت الصحيفة إلى أن مجلس الأمن الاتحادي (القومي) المسؤول عن البت في هذه الصفقات والذي يعقد جلساته سرا أبدى موافقة مبدئية الأمر الذي يمهد الطريق لبدء المفاوضات بين الشركة المنتجة لهذا النوع من الدبابات مع ممثلين عن الحكومة السعودية.

كانت تقارير صحافية كشفت العام الماضي عن رغبة السعودية في الحصول على مائتي دبابة ألمانية الصنع من طراز ليوبارد 2 مما أدى إلى إثارة جدل كبير في ألمانيا من قبل المعارضة وداخل الائتلاف الحاكم بدعوى أنه لا ينبغي تصدير السلاح الألماني إلى الدول الاستبدادية التي تنتهك حقوق الإنسان.

مساعد الرئيس السوداني: هناك مخطط لتغيير النظام على الطريقة الليبية واليمنية

الخرطوم ـ أ.ش.أ: قال مساعد الرئيس السوداني د.نافع علي نافع إن هناك مخططا مشتركا لتحالف أحزاب المعارضة وما تسمى (الجبهة الثورية) لتنفيذ اغتيالات تستهدف قيادات بالحكومة وتغيير النظام على الطريقة الليبية واليمنية، موضحا أن هذا المخطط تدعمه قوى خارجية.وأوضح نافع في حديثه لبرنامج (في الواجهة) الذي بثته الفضائية السودانية أمس الاول، أن هناك حركات مسلحة من بينها حركات (عبدالواحد ومني مناوي والعدل والمساواة) تريد تغيير النظام على الطريقة الليبية واليمنية عن طريق السلاح وتحريك المواطنين، مشيرا إلى أن التحرك الذي تدعمه القوة المسلحة الخارجية (هم غير جاهزين له) ووصفه بأنه (لعب بالنار).

وأضاف مساعد الرئيس السوداني أن المعارضة لديها كرت إنذار من الدول الخارجية والمتآمرين على البلاد بضرورة إسقاط النظام، ونوه إلى وجود أناس مشجعين للتمرد، وحذر قيادات المعارضة من (التصرفات الهوجاء حتى لا تندم عليها مستقبلا)، ووصف المعارضة بالخائنة لتواطئها مع بعض الدول الغربية والمنظمات الأميركية.

وجدد نافع هجومه على المعارضة وقال إنها تريد أن تفرض رأيها في قضايا الدستور، وأوضح أن المعارضة ليس لديها أفكار وقضايا تطرحها في الدستور لأن هدفها واحد هو إسقاط النظام.

ولفت مساعد الرئيس السوداني في حديثه إلى أن الدستور ليس هو الاتفاق على قضايا حزبية محضة، لكن لابد من استصحاب الرأي في قسمة السلطة والثروة وعلاقة الدين بالدولة.

وقال إنه لا حزب (المؤتمر الوطني) ـ الحاكم ـ ولا أية قوى سياسية أخرى تستطيع أن تقول أن قسمة السلطة من خلال الحكم الفيدرالي (كتاب منزل)، مبينا أن بعض الأحزاب رفضت المشاركة في وضع الدستور لأنه إسلامي وهم يريدونه علماني لفرض آرائهم، وأضاف «من يقول إن الشريعة الإسلامية ملك لحزب المؤتمر الوطني فنحن نفتخر ونعتز بأن نكون أهل شريعة».

بوتفليقة ألغى عملية عسكرية شمال مالي

الجزائر ـ يو.بي.آي: كشف مصدر جزائري مطلع أن الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة ألغى عملية عسكرية كبيرة ضد جماعة التوحيد والجهاد في غرب افريقيا التي اختطفت 7 ديبلوماسيين جزائريين في ابريل 2012 بمدينة غاو شمال مالي.

ونقلت صحيفة الخبر الجزائرية أمس عن المصدر قوله إن الجيش الجزائري قام بالتحضير للعملية أسبوعا كاملا وكانت العملية ستتواصل لأكثر من 10 أيام، وتشارك فيها نخبة من القوات الخاصة معززة بطائرات مقاتلة ومروحيات هجومية لكن العملية ألغيت بعد أن فقد أثر الديبلوماسيين.

وأكد المصدر أن بوتفليقة ألغى في اللحظات الأخيرة العملية التي كان سيشارك فيها ما بين بضعة مئات و3 آلاف جندي من القوات الخاصة، وكان هدفها تحرير الديبلوماسيين وتوجيه ضربة موجعة للتنظيمات المتشددة التي سيطرت على إقليم الأزواد.

وأضاف المصدر أن الخطة الأصلية نصت على نقل قوات خاصة تنطلق من قواعد جوية في مدينة تمنراست بأقصى جنوب الجزائر على الحدود مع مالي ومدينة المنيعة وأدرار جنوبا أيضا بصفة سرية إلى 4 مواقع في محيط مدينة غاو ومهاجمة مسلحي التوحيد والجهاد بشكل مفاجئ مع توفير إسناد جوي سريع وسحب القوات الجزائرية جوا بعد تنفيذ المهمة التي لن تستغرق أكثر من 48 ساعة.

وأشار الى أن الخطة كانت تعتمد على عنصر المفاجأة والسرعة وكثافة النيران بالتعاون مع مخبرين محليين من المنطقة يعملون مع مصالح الأمن الجزائرية. وتابع أن الخطط استندت إلى تقارير استخبارية أمنية أكدت أن المختطفين الجزائريين يوجدون في واحد من 4 مواقع يقع أحدها داخل مدينة غاو وتضمنت الخطة البديلة توجيه سلسلة من الغارات الجوية الكثيفة ضد مناطق تجمع الجماعات المتشددة في البداية ثم نقل قوات خاصة إلى مناطق قريبة من مدينة غاو يعتقد أن الديبلوماسيين الجزائريين محتجزون فيها ومن ثم تحريرهم بعد تصفية أكبر عدد ممكن من مسلحي التوحيد والجهاد ثم الانسحاب.

وذكر المصدر أن القيادة الأمنية والعسكرية كانت أمام عدة خيارات لتأمين حياة الديبلوماسيين الجزائريين من دون تقديم أي تنازل للخاطفين وأنه تقرر بعد أقل من 24 ساعة من وقوع عملية الخطف رفع درجة تأهب مجموعة العمليات الخاصة التابعة لأجهزة الأمن و4 كتائب من القوات الخاصة. وأشار الى أن المجموعات القتالية كانت في انتظار الأوامر للتحرك نحو منطقة غاو، لكن القرار الأخير نص على إلغاء العمليات العسكرية بسبب أن كل التقارير الأمنية التي حصلت عليها أجهزة الأمن الجزائرية حول مكان تواجد الديبلوماسيين المختطفين لم تكن قطعية، حيث كان من الممكن أن تنتهي العملية العسكرية دون تحرير الديبلوماسيين الجزائريين، ما يعني فشلها أو التورط في المزيد من العمليات

أكد أن الدعم الدولي لحكومة ميقاتي خرافة

حمادة لـ «الأنباء»: إذا استطعنا إسقاط النظام السوري فلن نقصّر!

وصف النائب مروان حمادة عام 2012 بأنه عام الأزمة اللبنانية ـ السورية بامتياز ورأى ان التطورات التي حصلت خلال هذا العام أظهرت ان سياسة النأي بالنفس التي انتهجتها الحكومة لم تعط أي ثمار لا على صعيد الأمن أو الاقتصاد ولا على صعيد الشأن الاجتماعي، لافتا الى ان الأمن مهتز بدءا مما يجري على الحدود اللبنانية ـ السورية وصولا الى الأحداث التي وقعت في طرابلس ومحاولة التفجيرات والاغتيالات التي قام بها النظام السوري عبر الوزير السابق ميشال سماحة فضلا عما جرى بعد ذلك من تطورات أدت الى اغتيال اللواء وسام الحسن والشيخ أحمد عبدالواحد. وأشار الى ان الاقتصاد الذي ظنوا انهم يستطيعون وضعه في منأى عن التطورات وخصوصا من التداعيات السلبية لحكومة اللون الواحد لم يكن أفضل حالا. معتبرا ان حكومة اللون الواحد لا تتمتع عربيا بأي مصداقية لوجود فريق يعتبر تابعا للسياسة الإيرانية والسورية في لبنان مهيمن على الوضع اللبناني.

وقال النائب حمادة في تصريح لـ «الأنباء» ان الملفات التي حوصرت بها الحكومة، تستدعي عودة سلطة القانون وملاحقة المجرمين الذين يخفيهم حزب الله عن القضاءين اللبناني والدولي منذ سنوات. مؤكدا ان كل ذلك قد يعيد للحوار أسبابه ومقومات نجاحه وقد يعيد الوفاق الوطني حتى مع حزب الله. وأشار الى استمرار السياسات الحالية اي الإمعان في التدخل لدعم النظام السوري من جهة واستمرار الإجرام في لبنان من جهة اخرى فلا حوار ناجعا في ظل هذه الأجواء. ورأى ان الحوار مع حزب الله سيبقى مستعصيا قبل العودة الواضحة الى «إعلان بعبدا» والتخلي عن هذه الحكومة وتسليم المتهمين باغتيال الرئيس رفيق الحريري الذين ذكرهم القرار الاتهامي الصادر عن المحكمة الدولية.

مروان حمادة

وردا على سؤال حول الخطوات المقبلة لقوى 14 آذار لإسقاط الحكومة التي تتمتع بتأييد المجتمع الدولي لها قال النائب حمادة: لماذا نسمي ذلك إسقاطا؟ لماذا لا نقول قيام حكومة جديدة وفاقية بعيدا عن الاستفزاز وبالتالي نعيد شيئا من الهدوء الى المناخ السياسي بما يتيح للانتخابات ان تجري في أجواء شفافة بعيدة عن اي مناخات أمنية سلبية. مؤكدا ان قوى 14 آذار ستستمر في حملتها على الحكومة حفاظا على لبنان لا انتقاصا من الحكومة. ورأى ان الدعم الدولي لهذه الحكومة هو خرافة ووهم، قائلا: يكفي ان نرى كيف يتعاطى العالم اقتصاديا مع لبنان والعالم العربي سياحيا وماليا مع لبنان لكي نعرف انه فوق كل الكلام الديبلوماسي المعسول الذي نسمعه او تريد إسماعنا إياه، فإن الحقيقة في غير مكان. مضيفا انه لا اللبنانيون ولا العرب ولا العالم يثق بأن استمرار هذه الحكومة ممكن ان ينقذ البلد، على العكس من ذلك سمعنا حتى من الأجانب ومن العرب ان قيام حكومة تلبي طموحات اللبنانيين هو المسار الإنقاذي المنشود.

وعما اذا كان تجاوب نواب المعارضة مع اقتراح الرئيس نبيه بري لاستئناف مشاركتهم في اجتماعات اللجنة النيابية الفرعية يعني الاتفاق على قانون انتخاب جديد، قال النائب حمادة: نتمنى ذلك ولكن لا نستطيع ان نتنبأ بما ستؤول اليه اجتماعات اللجنة الفرعية، كان المهم وهذا ما عملت عليه مع زملائي ان يظهر جليا ان المقاطعة ليست للمجلس النيابي، حيث هو الساحة الطبيعية للأكثرية وللأقلية للمبارزة. موضحا ان المقاطعة هي للحكومة ولن يكون هناك أي وجود للحكومة في هذه اللجنة الفرعية ولن نقبل اجتماعات مع الحكومة في المجلس النيابي إلا بعد قيام حكومة الحياد والإنقاذ. لافتا الى ان الأمور وما ستؤول اليه في اجتماعات اللجنة تتوقف على مواقف الأطراف المختلفة. مشيرا الى ان مراجعته لمحاضر اللجنة الفرعية في اجتماعيها الأولين يتبين انها متباعدة الى حد كبير وسيكون هناك حاجة الى الكثير من حسن النية وتدوير الزوايا للوصول الى قانون جديد للانتخابات.

وعن مسعى الرئيس بري الذي فسره البعض بأنه حشد لفريق المعارضة وإسقاط مبرراته وذرائعه، أكد حمادة ان الرئيس بري تبنى نظرية الهاجس الأمني بدليل حصره عمل اللجنة المصغرة في دائرة أمن مجلس النواب.

وعن حديث النائب وليد جنبلاط عن وجود رأي عام وسطي خارج 8 و14 آذار قال حمادة: الكلام عن وجود رأي عام وسطي هو كلام في محله كما الكلام عن وجود رأي واسع في 8 و14 آذار ايضا هو حقيقة.

رافضا ردا على سؤال «الدخول في خصوصيات علاقتي مع جنبلاط».

وردا على سؤال آخر حول الأزمة السورية واشتداد المعارك التي وصلت الى دمشق وإلى أي حد سيبقى لبنان متأثرا بهذه الأزمة، أكد النائب حمادة ان لبنان سيبقى حتما متأثرا بالأزمة السورية الى ان تنتهي، مشيرا الى انها ستنتهي ان شاء الله خلال أسابيع أو أشهر إلا انه لا يمكن التكهن، لكن مجرى الأمور واضح وهذا النظام انتهى وهناك نظام لم يقم بعد وبين الاثنين فإن هذه التداعيات هي التي تؤثر سلبيا على لبنان.

وعن اتهام قوى 14 آذار بأنها تراهن على سقوط النظام السوري لتغيير المعادلات الداخلية اللبنانية، قال النائب حمادة: نحن لا نراهن على سقوط النظام السوري بل نتمنى وإذا استطعنا ان نعمل على سقوطه فلن نقصر. لافتا الى ان حلفاء النظام السوري يصبحون حلفاء نظام آخر وعندهم «رسن» ثان في طهران.

● بيروت ـ اتحاد درويش